أثر الحوكمة والانفتاح الاقتصادي على التنمية الاقتصادية وتنويع الصادرات في الدول العربية " دراسة حالة مجموعة من الدول العربية للفترة 1995-2018"

The impact of governance and economic openness on economic development and export diversification in Arab countries " Case study of a group of Arab countries for the period 1995-2018"

الطيب عبداللاوي مخزومي لطفي عقبة عبداللاوي

مخبر (AQSEF) ، جامعة الوادي، الجزائر جامعة الوادي، الجزائر مخبر (LEPEM) ، جامعة الوادي، الجزائر *

okbabde@gmail.com lotfimekhzoumi39@gmail.com tayebabd84@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/03/12 ؛ تاريخ القبول : 2020/07/16

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الحوكمة والانفتاح الاقتصادي على التنمية الاقتصادية وتنويع هيكل الصادرات لمجموعة من الدول العربية، وعلى ذلك سيتم قياس أثر نزاهة الحكومة والانفتاح التجاري وحرية الاستثمار لكل من الجزائر وتونس والمغرب ومصر ولبنان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين، في تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع هيكل الصادرات وذلك للفترة 1995-2018. وقد خلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للحوكمة على النمو الاقتصادي، كما أن لحرية الاستثمار أثرا في زيادة تنويع الصادرات في البلدان محل الدراسة

الكلمات المفتاحية: حوكمة ؛ انفتاح اقتصادي ؛ نمو اقتصادي ؛ تنويع الصادرات.

تصنيف JEL: O1 ؛ O16 ؛ O24

Abstract:

This study aims to measure the impact of governance and economic openness on economic development as well as on the diversification of the export structure of a group of Arab countries. Accordingly, we will measure the impact of government integrity, trade openness and free investment for Algeria, Tunisia, Morocco, Egypt, Lebanon, Saudi Arabia, the United Arab Emirates and Bahrain, in promoting economic growth and diversifying the export structure for the period 1995-2018. The study found a positive impact of governance on economic growth. In addition, freedom of investment had an impact on further diversification of exports in the countries under study.

Keywords: governance, economic openness, economic development, export diversification.

* المؤلف المراسل.

Jel Classification Codes : O1 ; O16; O24

مقدمة

ردحا من الزمن، ارتكز الخطاب المروّج للحرية التجارية والاقتصادية - أكاديمياً وعملياً - على توليفة توائم بين (الحرية الاقتصادية / النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية)، ضمن طرح يتعلق بالتبشير لوجود علاقة سببية قوية، عضوية ومباشرة بين الحرية الاقتصادية بكامل مستوياتها وأشكالها (حرية التجارة، حرية الأعمال، حرية الاستثمار، الحرية المالية والنقدية حرية العمالة ...)، وبين تحقيق مستويات مقبولة للتنمية الاقتصادية واستدامة معدلات نموها وتحقيق التوزيع المتوازن والعادل لها، بما معناه أن رفع معدل الانفتاح الاقتصادي بشكل عام مع العالم الخارجي عبر إلغاء كافة القيود الكمية والنوعية والتنظيمية والسعرية والتشريعية هو المحرّك الأهم لخلق النمو، والآلية الأكثر نجاعةً في تحويل التنمية. في المقابل ومنذ النصف الثاني من الثمانينات، بدأت دراسات النمو والتنمية في تسليط الضوء على أهمية تحسين مؤسسات الحكم ومساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي وضمان استدامته وارتقائه ليُحقق العدالة في توزيع الدخل والقضاء على الفقر، وتوسيع فرص العمل وإشباع الحاجات الأساسية.

إشكالية الدراسة: تحاول هذه الدراسة الإجابة على السؤال الآتي:

إلى أي مدى يُسهم الانفتاح الاقتصادي والحكم الرشيد في تعزيز النمو وتنويع الصادرات في الدول العربية ؟

فرضيات الدراسة:

* من شأن تحرير الأسواق والانفتاح الاقتصادي أن يُسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ويمنح السلع الوطنية مزايا تنافسية تُمكنها من اختراق أسواق التصدير وهو ما يُؤدي إلى زيادة تنويع هيكل الصادرات.

* الحكم الرشيد ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي لأنه يعزز فعالية السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة في تحقيق أهداف التنمية واستدامة النمو وتحسينه لمختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنتاجية والمركبة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى قياس ماديات الأثر الذي يُساهم به كل من الحوكمة والحرية الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي والتنويع هيكل الصادرات لمجموعة من الدول العربية.

حدود الدراسة: زمنيا تتركز الدراسة خلال الفترة الممتدة من العام 1995 إلى 2018، أما الإطار المكاني فقد شمل الدول العربية، والتي بدورها شملت منطقتين: منطقة شمال إفريقيا، وقد اخترنا أربع دول، وهي: الجزائر، تونس، المغرب ومصر، أما المنطقة الثانية فكانت دول الشرق

الأوسط، وقد اخترنا أربع دول من الشرق الأوسط ممثلة في لبنان والمملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة والبحرين.

المنهج والأدوات المستخدمة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي المعتمد على وصف الظاهرة وتحليل عناصرها، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي وذلك من خلال الاعتماد على الدراسة الميدانية بهدف تحديد وقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة. باستخدام أدوات التحليل الإحصائي والعددي والبياني، والقياس الاقتصادي، من أجل خدمة الأهداف العامة للدراسة، وربط الإطار النظري للدراسة بالواقع التطبيقي لها.

1. الأدبيات النظرية للدراسة:

تعددت الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوعة الحوكمة وركائزها، والحرية الاقتصادية بمختلف جوانبها كما اختلفت مجالاتها ما بين التحليل الكلي والتحليل الجزئي، وقد تركّز غير قليل منها ضمن فحص العلاقة القائمة بين ركائز الحوكمة والمتمثلة في: الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فاعلية الحكومة، الجودة التنظيمية، قواعد القانون، السيطرة على الفساد. والانفتاح الاقتصادي بمختلف مجالاتها والمحددة بـ: حرية التجارة والاستثمار والأعمال والعمل، والحرية المالية والنقدية.. وفحص الأثر الذي تُحدثه على النمو الاقتصادي والتنمية ونمو الاستثمار، والأثر على المزايا التنافسية للمنتجات أو الإنتاجية أو الأثر على تنافسية المنتجات الوطنية في السوق المحلي وسوق الخارجية، إلى تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات وفي هذا الجزء من الدراسة سنُركّز الضوء على بعض الدراسات السابقة التي تناولت جوانب من الموضوع.

1.1 دراسة Patrick , Amelia , Berna (2018): تستكشف هذه الورقة العلاقة بين التجارة وتحرير التجارة وتنويع الصادرات في البلدان النامية والبلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وتشير النتائج استنادا للتحليلات غير المعلمية (The non-parametric analyses) إلى أن البلدان النامية الأكثر انفتاحًا على التجارة تميل إلى أن تكون لديها هياكل تصدير أكثر تنوعًا من تلك التي تصنف على أنها أقل انفتاحًا. ومع ذلك ففي حالة منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فإن الدول الأكثر انفتاحًا على التجارة لديها هياكل تصدير أقل تنوعًا. أما ما تعلق بنتائج التحليل المعلمي (The parametric analysis) تقدم النتائج أدلة إضافية على أن تحرير التجارة في شكل خفض القيود والرسوم جمركية يساهم في تنويع الصادرات في البلدان النامية. إلاّ أنها تؤدي في الواقع إلى تركيز الصادرات في المدى الطويل بالنسبة لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. كما تبين التحليلات التجريبية أن رأس المال البشري ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمؤسسات، يلعبان أدوارًا مهمة في تنويع الصادرات.

2.1 دراسة Mossadak Anas (2017): ترتكز هذه الورقة حول دراسة العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في إفريقيا. باستخدام مؤشرات حوكمة البنك الدولي قام الباحث ببناء مؤشر مركّب لاستئناف جميع المؤشرات في متغير واحد يتم استخدامه لقياس تأثير الحوكمة على النمو الاقتصادي. وقد خلُصت الدراسة إلى نتيجة رئيسية صميمها أن التغيير في مؤشر الحوكمة بوحدة واحدة من المرجّح أن ينتج عنه زيادة بنسبة 1.7 ٪ في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويُشير الباحث أن هذه النتيجة مهمة بالنظر إلى نقص الموارد المالية في أفريقيا، وعليه فإن تحسين الإدارة هو الطريقة الأفضل والأقل تكلفة لتعزيز النمو الاقتصادي.

3.1 دراسة Lahouij Hamid (2016): تستهدف الورقة استكشاف آثار الحوكمة ومحددات النمو الاقتصادي -التي تنص عليها النظرية الاقتصادية- على النمو الاقتصادي لبعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط للفترة الزمنية 2002-2013 باستخدام panel data. ويخلص البحث إلى أن الحكم الرشيد بمختلف أبعاده يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتطور الاقتصادي. ومع ذلك فإنه يجدر التأشير أن نتائج هذه الدراسة قد تتعارض مع نتائج جهود بحثية أخرى خاصة إذا كانت الأبحاث تجمع بين الدول المصدرة للنفط والمستوردة للنفط في عينتها.

4.1 دراسة Emara, Chiu (2016): الهدف الرئيسي من هذه الورقة هو تقييم تأثير الحوكمة على النمو الاقتصادي لمجموعة من 188 دولة. على الرغم من تركيز الدراسة على واحد وعشرون دولة من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) . وباستخدام مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي قام الباحثون ببناء مؤشر مركّب (CGI) يجمع مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) من أجل قياس أثر المتغير المستقل المركب (CGI) في المتغير التابع (GDP PC %) . وقد خلصت الدراسة بأن النمو الاقتصادي يرتفع بحوالي 2٪ إذا زادت نسبة CGI بمقدار وحدة واحدة. ويشير التقدير إلى أن زيادة الحوكمة بخمس وحدات في فترة زمنية ممتدة لسبع سنوات يُؤدي إلى مضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول محل الدراسة. إلا أن غالبية الدول الغنية بالموارد والنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حققت مستويات هشة من النمو الاقتصادي غير المعتمد على الحكم الرشيد.

5.1 دراسة Akin , Aytun(2014): تفحص هذه الدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والحرية الاقتصادية، ومكانيا شملت الدراسة مجموعة مكونة من 94 دولة مقسّمة على خمس مستويات دخل مختلفة، أما زمانيا فقد تركّزت الدراسة خلال الفترة 2000 إلى 2010. وفيما

تعلق بالحرية الاقتصادية فقد تم الاعتماد على المؤشر المركّب المعدّ من طرف معهد فريزر (Fraser Institute) ومؤشراته الفرعية. وقد خلصت الدراسة إلى وجود أثر طردي دال احصائيا بين مستوى الحرية الاقتصادية لجميع فئات الدخل والنمو الاقتصادي. كما يختلف أثر المؤشرات الفرعية المكونة لمُؤشر الحرية في النموذج حسب الدول ارتباطا بمستويات الدخل.

6.1 دراسة Bichaka Fayissa and Christian Nsiah (2013): تستكشف هذه الدراسة تأثير الحوكمة على النمو الاقتصادي في إفريقيا، وتُشير الدراسة إلى أن البلدان إفريقيا جنوب الصحراء قد مرّت بماضٍ متقلب عندما يتعلق الأمر بالحكم الرشيد. ومن أجل الإجابة على سؤال الدراسة استخدم الباحثان نماذج التأثيرات الثابتة والعشوائية، ونماذج Arellano-Bond، وتُؤكّد النتائج المستخلصة إلى أنّ اختلاف مستويات تحقق الحكم الرشيد يُؤدي إلى اختلافات في نمو البلدان الأفريقية. علاوة على ذلك، تشير النتائج إلى أن دور الحوكمة في النمو الاقتصادي يعتمد على مستوى الدخل. كما تُشير الدراسة أنه بدون إنشاء الحكم الرشيد والحفاظ عليه، فإن يعوق تحقيق أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD) والمتضمنة أربعة أهداف رئيسية: القضاء على الفقر، وتشجيع النمو والتنمية المستدامين، وإدماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي، والإسراع بتمكين المرأة.

7.1. دراسة Hassan Mollaesmaeili، Hossein Sharifi Renani (2013): تسعى هذه الورقة إلى التحقيق في آثار الحكم الرشيد على الصادرات غير النفطية للبلدان المصدرة للنفط، وتُشير الدراسة إلى أن أغلب الدول النامية النفطية تعتمد على نموها على ماديات العوائد النفطية، لذلك فإن لنوع الحكم -ارتباطا بسيطرة الحكومة وأصحاب السلطة على المشاريع النفطية وصادراتها في أغلب الدول النامية - في هذه البلدان تأثير كبير على الاقتصاد والنمو والتنمية الاقتصادية خاصة ما تعلّق بالتجارة الدولية وعلى وجه الخصوص الصادرات. وقد بيّنت نتائج الدراسة أن المؤشرات مثل الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي والكفاءة والفعالية الحكومية تُؤثر على الصادرات غير النفطية للدول المصدرة للنفط المذكورة.

8.1. دراسة Jurgita Bruneckiene ، Dovile Paltanaviciene (2012): تتناول هذه الورقة مسألة انخفاض مستوى الاستثمار الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، مع التركيز بشكل خاص على دور الحوكمة. وللإجابة على مشكلة الدراسة ثم تقدير نموذج للاستثمار الخاص بدلالة الحوكمة ومجموعة من متغيرات السياسات الاقتصادية. وتظهر النتائج التجريبية أن الحوكمة تكتسي دورًا مهمًا في قرارات الاستثمار الخاص. هذه النتيجة صحيحة على وجه الخصوص في حالة ركائز الحوكمة الآتية: الجودة التنظيمية

والسيطرة على الفساد، الاستقرار السياسي وغياب العنف وقواعد القانون. في حين أنّ أثر ركيزة الصوت والمساءلة أقل أثرا. كما تُؤكّد الدراسة أن الإصلاحات الهيكلية المرتبطة بالانفتاح التجاري والتنمية المالية والتنمية البشرية تؤثر بشكل مباشر على قرارات الاستثمار الخاص.

9.1. دراسة Manuel R. ، Agosin Roberto (2012): باستخدام مجموعة بيانات لـ 79 دولة تغطي الفترة من 1962 إلى 2000 ، تحلل هذه الدراسة العوامل الرئيسية لتنويع وتركيز الصادرات. وتستكشف دور مجموعة من العوامل والمتغيرات الاقتصادية وأثرها في تنويع الصادرات. وتُشير الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري يُؤدي إلى التخصص. في المقابل، لا تساعد التنمية المالية البلدان على تنويع صادراتها. وبالنظر إلى آثار أسعار الصرف، تم اكتشاف تأثير سلبي لتقلب سعر الصرف الحقيقي على تنويع الصادرات. كما أن هناك أيضًا دليل على أن تراكم رأس المال البشري يساهم بشكل إيجابي في تنويع الصادرات. وتُشير الدراسة إلى أن التحسينات في شروط التبادل التجاري تُؤدي إلى تركيز الصادرات، لكن هذا التأثير أقل بالنسبة للبلدان ذات المستويات الأعلى من رأس المال البشري، وأن البلدان الحاصلة على تعليم عالٍ يمكنها الاستفادة من الصدمات التجارية الإيجابية لزيادة تنويع الصادرات.

10.1. دراسة Cebula, Ekstrom (2008): تستكشف هذه الدراسة تأثير الأشكال المختلفة للحرية الاقتصادية والأبعاد المختلفة للحكم الرشيد على النمو الاقتصادي بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. يخلص التقدير العملي إلى أن السجل الطبيعي لنصيب الفرد من القوة الشرائية المتكافئة والمعدلة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يتأثر بشكل إيجابي من خلال حرية الأعمال والحرية النقدية والحرية التجارية وأمن حقوق الملكية. وقد تمّ إثبات أن النمو الاقتصادي يتأثر سلبًا بالفساد الحكومي، بينما يتأثر إيجابًا بكل من السيطرة على الفساد والاستقرار السياسي. كما تشير النتائج الأخرى إلى أن ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع معدلات الفائدة الاسمية طويلة الأجل تمنع النمو الاقتصادي، بينما يُعزّز نمو صافي الصادرات النمو الاقتصادي.

2: الطريقة والأدوات:

1.2. متغيرات الدراسة:

إن الهدف من هذه الدراسة هو تحديد أثار الحوكمة والانفتاح الاقتصادي على النمو وتنويع هيكل الصادرات في مجموعة من الدول العربية. ومن أجل الإجابة عن الأسئلة المطروح، سيتم الاعتماد على متغير نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومؤشر تركّز الصادرات كمتغيرات

تابعة، في حين المتغيرات المستقلة تتثمل في نزاهة الحكومة (GOVERNMENT INTEGRITY) كمتغير يُعبّر عن ماديات الحوكمة، والمتغيرات الفرعية للانفتاح الاقتصادي معبرا عنها بالانفتاح التجاري (Trade Freedom) وحرية الأعمال (Business Freedom) وحرية الاستثمار (Investment Freedom) والعبء الضريبي (Tax Burden)، بالإضافة إلى متغيرات اقتصادية أخرى مفسّرة والمتمثلة في الوادرات وتراكم رأس المال الثابت والصادرات. وقد تم الاعتماد على قاعدة بيانات .Heritage Foundation فيما تعلّق ببيانات الانفتاح الاقتصادي ونزاهة الحكومة، أما متغير النمو الاقتصادي فقد تم الاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي في حين باقي المتغيرات فقد تم استخلاصها من قاعدة الإحصاءات لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). وقد تم تبيان تطورات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في ملاحق الدراسة.

2.2. الاختبارات والمقاربات القياسية:

سيتم تقدير النموذج المعتمد في هذه الدراسة وفق المعادلتين الآتيتين:

gdp = f(I, X, M, trd_free, bus_free, invst_free, gov_integt, tax_brd)
hhi = f(I, X, M, trd_free, bus_free, invst_free, gov_integt, tax_brd)

وبما أن متغيرات الدراسة عبارة على بيانات بانل (Panel data)، وهي عبارة عن بيانات ثنائية بُعدها الأول هو المقاطع العرضية (cross-section) وتتمثل في 8 دول عربية، وبُعدها الثاني هو السلاسل الزمنية (time series) وتتمثل في الفترة الزمنية بالسنوات 1995-2018. وحيث أن كل من عدد المقاطع العرضية (الدول) وطول السلسلة الزمنية (السنوات) لا يتعدى 25 مشاهدة لكل واحدة، فإننا سوف نعتمد على خيار المفاضلة بين نماذج بيانات البانل في أشكالها الرئيسية وهي: نموذج التأثيرات الثابتة ((Fixed Effects Model (FEM)، ونموذج التأثيرات العشوائية ((Random Effects Model (REM) ونموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model (PM)). (Baltagi. 2013)

وقبل اجراء عملية الانحدار سوف نقوم باختبار العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغيرين التابعين، باستخدام اختبار Dumitrescu & Hurlin (2012). ونستعرض النتائج في الجدول الموالي.

الجدول رقم (01): اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغيرين التابعين للدراسة

	المتغير التابع: gdp			المتغير التابع: hhi		
المتغيرات	W-bar	Z-bar	Z-bar	W-bar	Z-bar	Z-bar
trd_free	3.0438	4.0877	3.1925	2.7747	3.5494	2.7479

(0.0060)	(0.0004)		(0.0014)	(0.0000)		
0.1958-	0.0149-	0.9926	0.3848	0.6881	1.3441	**bus_free**
(0.8448)	(0.9881)		(0.7004)	(0.4914)		
2.3417	3.0576	2.5288	5.9428	7.4178	4.7089	**invst_free**
(0.0192)	(0.0022)		(0.0000)	(0.0000)		
3.9291	4.9796	3.4898	3.4967	4.4560	3.2280	**gov_integt**
(0.0001)	(0.0000)		(0.0005)	(0.0000)		
2.6299	3.4065	2.7033	2.0292	2.6791	2.3396	**tax_brd**
(0.0085)	(0.0007)		(0.0424)	(0.0074)		
3.7268	4.7347	3.3674	3.4708	4.4247	3.2124	**I**
(0.0002)	(0.0000)		(0.0005)	(0.0000)		
3.0202	3.8792	2.9396	2.0710	2.7298	2.3649	**X**
(0.0025)	(0.0001)		(0.0384)	(0.0063)		
4.4264	5.5817	3.7909	3.0999	3.9755	2.9878	**M**
(0.0000)	(0.0000)		(0.0019)	(0.0001)		

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي stata 15.1

نلاحظ من خلال الجدول السابق ان كل المتغيرات المستقلة لها علاقة سببية في اتجاه المتغيرين التابعين عند مستوى معنوية 5%، باستثناء المتغير المستقل **bus_free** كون قيمة **p-value** لهذا المتغير أكبر من 0.05.

3. تقدير النموذج وتحليل النتائج:

بناء على نتائج اختبار السببية السابق، نقوم باستبعاد المتغير (**bus_free**) في النموذجين كونه لم يثبت العلاقة السببية اتجاه كلا المتغيرين التابعين. ولتحديد النموذج الأكثر ملائمة يتم الاعتماد على اختبارين، اختبار أول للاختيار بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، وهو اختبار إحصائية فيشر(F) المقيد، فإذا أشار اختبار إحصائية فيشر لملائمة النموذج التجميعي للبيانات يتم التوقف عند هذه المرحلة ويعتبر النموذج التجميعي هو الأكثر ملائمة، بينما إذا أشارت إحصائية فيشر لملائمة نموذج التأثيرات الثابتة على النموذج التجميعي، يتم بعد ذلك إجراء الاختبار الثاني المتمثل في اختبار هوسمان (Hausman, 1978) للتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

1.3 نتائج تقدير نموذج نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقيgdp :

نقوم بتقدير نموذج التأثيرات الثابتة للنموذج الأول وفي ما يلي نتائج التقدير:

الجدول رقم (02): نتائج تقدير التأثيرات الثابتة نموذج نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	المعلمة	إحصائية t

gdp	I	0.0000522	3.41
	X	0.0000418	4.26
	M	0.0000999-	5.33-
	trd_free	0.0415957	2.03
	invst_free	0.0541366-	2.19-
	gov_integt	0.0174691	0.65
	tax_brd	0.0028426-	0.08-
	C	4.042258	1.04
إحصائية فيشر(F) المقيد prob 0.0057 F(7,177)=2.97			

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي stata 15.1

يتضح من مخرجات الجدول السابق أن المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة بالاعتماد على اختبار إحصائية فيشر(F) المقيد، والتي تشير الى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي ان نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل. والخطوة الموالية هي تقدير نموذج التأثيرات العشوائية:

الجدول رقم (03): نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية لنموذج نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	المعلمة	إحصائية z
gdp	I	0.0000074	0.73
	X	0.0000235	2.77
	M	0.0000469-	3.30-
	trd_free	0.0343829	2.01
	invst_free	0.0134837-	0.70-
	gov_integt	0.0133232	1.09
	tax_brd	0.0349256-	1.61-
	C	5.378802	2.56

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي stata 15.1

بعد الحصول على نتائج تقدير نموذج الاثار العشوائية، يتطلب الامر اجراء اختبار هوسمان (Hausman)للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

الجدول رقم (04): اختبار هوسمان (Hausman) لنموذج نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	fe	re
gdp	I	0.0000522	0.0000074
	X	0.0000418	0.0000235
	M	0.0000999-	0.0000469-
	trd_free	0.0415957	0.0343829
	invst_free	0.0541366-	0.0134837-
	gov_integt	0.0174691	0.0133232
	tax_brd	0.0028426-	0.0349256-

χ^2 (5) = 19.92	Prob 0.0013

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي stata 15.1

يتضح من مخرجات الجدول السابق عدم قبول فرضية العدم لصالح الفرضية البديلة، أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل. وبالرجوع الى نموذج التأثيرات الثابتة المفضل وفق اختبار هوسمان، فإننا نلاحظ أنه رغم اشارة اختبار فيشر الى معنوية النموذج، فإن قيمة R-squared المتدنية تشير الى ضعف تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع، وهو ما يحدو بنا إلى إجراء اختبارات تشخيص النموذج:

الجدول رقم (05): اختبارات تشخيص نموذج نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

اختبار **Wald** المعدل لعدم تجانس التباينات لنماذج انحدار الاثار الثابتة	اختبار **Wooldridge** للارتباط الذاتي لبيانات البانل	اختبار **Breusch-Pagan** للاستقلالية
chi2 (8) = 287.46 Prob>chi2 = 0.0000	F(1, 7) = 0.097 Prob > F = 0.7650	chi2(28) = 45.919, Pr = 0.0178

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي stata 15.1

نلاحظ من خلال الجدول السابق ان النموذج الأول لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي (autocorrelation) وفق نتائج اختبار Wooldridge (Wooldridge,2002)، ولكنه يعاني بشدة من مشكلة عدم تجانس التباينات (heteroskedasticity) حسب نتائج اختبار Modified Wald (Greene, W. 2000) ، كذلك يعاني النموذج من عدم استقلالية البواقي للمقاطع العرضية (cross-sectional correlation) كما تظهره نتائج اختبار-Breusch Pagan LM (Pesaran, M.H, 2004). وهو ما يتطلب معالجة هاتين المشكلتين بالمفاضلة بين عدة طرق:

الجدول رقم (06): التعامل مع مشكلتي عدم التجانس واستقلالية المقاطع العرضية في نموذج نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

Models of gdp

	FGLS	PCSEs	FGLS_igls
I	0.0000131**	0.00000740	0.0000134**
	(0.040)	(0.489)	(0.021)
X	0.0000181***	0.0000235**	0.0000159***
	(0.003)	(0.030)	(0.006)
M	-0.0000407***	-0.0000469***	-0.0000364***
	(0.000)	(0.005)	(0.000)

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي stata 15.1

نلاحظ ان النموذج الأفضل هو FGLS_igls كونه يحتوي على معلمات أكثر معنوية، بالإضافة الى احتوائه على أخطاء معيارية أقل بكثير من النموذجين (Greene, W. H. 2012)، وهو المعيار الذي أشار اليه Beck and Katz (1995).

تُشير نتائج تقدير النموذج الخاص بنمو الناتج المحلي إلى أثر طردي لمتغير نزاهة الحكومة (gov_integt) وهو أثر دال احصائيا عند مستوى 10%، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وقد أكّد العديد من الباحثين على العلاقة الإيجابية لتحسين نوعية الحكم على النمو الاقتصادي من ذلك دراسة Knack and Keefer (1997) التي أشارت أن كل من حقوق الملكية وإنفاذ العقود لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. وبالمثل، أثبت كل من Campos و Nugent (1999) أن للحوكمة تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية. والدليل أكثر وضوحًا بحسب ما نحى إليه Kim و Yi-Chen (2018) أن من شأن تحسين الحوكمة في البلدان ذات الموارد الطبيعية الوفيرة أن يُعزّز النمو الاقتصادي في هذه الدول. وهو ما أكّدته دراسة Owens (1987) ودراسة Sen (1999) من أن فاعلية الحكومة والاستقرار الاقتصادي والسياسي له تأثير إحصائي على النمو الاقتصادي والتنمية. كما أنه كلما انخفضت حالة الاستيلاء على الدولة - استيلاء المجموعات النافذة في القطاع الخاص على جهاز الدولة التشريعي، التنفيذي والقضائي لتحقيق المصالح الشخصية – كلما ساهم ذلك في تحقيق نوعية مؤسساتية تُساهم في تعزيز النمو الاقتصادي (جوادي، مخزومي، 2016). فالحكم الرشيد يعزز فعالية السياسات

الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وتجسيد أهداف التنمية الاقتصادية (Mossadak Anas 2017).

كما تُشير نتائج تقدير النموذج إلى أن الصادرات والاستثمار يُؤثر طرديا في نمو الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، بحيث تحقن الصادرات وتراكم رأس المال الثابت الاقتصاد بجرعات إضافية من الطلب الكلي يُساهم في نمو الناتج المحلي. وهي النتيجة التي أكدتها العديد من الدراسات (مداح، عبد الكريم، 2017) و(Adouka , Bouguell , 2013)

في المقابل تُؤثر الواردات سالبا على نمو الناتج المحلي، بحيث تُعتبر كل من الضرائب والواردات تسربا ادخاريا يقلل من تيار الطلب الكلي وكمحصلة لذلك انخفاض نمو الناتج. وقد أكّدت هذه النتيجة في حالة الجزائر مثلا دراسة (Mohamed, Abdellaoui, 2018). أما فيما تعلق بحرية التجارة وحرية الاستثمار فقد بيّنت النتائج أن الأثر غير دال إحصائيا.

كما تُشير تقديرات النموذج إلى أن العبء الضريبي له أثر كابح للنمو الاقتصادي، وهو الأمر الذي يُؤكّد على ضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي – بمرتجى التقليل من العبء الضريبي - ليخدم ذلك أهداف التنمية الاقتصادية (قدوري، 2016) فانخفاض الرشادة في الإنفاق الحكومي يُؤدي إلى استنزاف الموارد الحكومية دون تحقيق الهدف المطلوب أو تحقيقه بتكلفة مرتفعة (شليق، دادن، 2016)، وفي كثير من الحالات فإن سياسة الإنفاق العام لم يكن لها أثر مهم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية خاصة ما تعلق بالنمو الاقتصادي (بن عزة، 2015)، وفي حالة الجزائر فإنّ فاعلية السياسة المالية من خلال أداة الإنفاق الحكومي الممول بعبء ضريبي لم يكن لها أثر مهم في تحفيز النمو الاقتصادي (طهراوي، جوادي، 2019). نظرا لمزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص في كثير من الأحايين في حالة الدول العربية.

2.3. نتائج تقدير لنموذج تنويع الصادرات:

نقوم بتقدير نموذج التأثيرات الثابتة للنموذج الثاني فنتحصل على النتائج المبينة أدناه:

الجدول رقم (07): نتائج تقدير التأثيرات الثابتة لنموذج تنويع الصادرات

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	المعلمة	إحصائية t
hhi	I	0.00000057	2.25
	X	0.00000113	7.45
	M	0.00000113-	6.87-
	trd_free	0.0002854-	0.90-
	invst_free	0.000222-	0.58-

	gov_integt	0.0007991	1.92
	tax_brd	0.0003805-	0.72-
	c	0.3672987	6.16
إحصائية فيشر(F) المقيد prob 0.0000 F(7,177)=160.79			

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي stata 15.1

من مخرجات الجدول أعلاه المبين للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة بالاعتماد على اختبار إحصائية فيشر(F) المقيد، والذي يبين رفض الفرضية H_0 وقبول الفرضية H_1، أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل. والخطوة الموالية هي تقدير نموذج التأثيرات العشوائية:

الجدول رقم (08): نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية لنموذج تنويع الصادرات

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	المعلمة	إحصائية z
hhi	I	0.00000455	11.33
	X	0.00000207	6.15
	M	0.00000555-	9.89-
	trd_free	0.0012421-	1.84-
	invst_free	0.0059611-	7.88-
	gov_integt	0.0034643	7.20
	tax_brd	0.0013753-	1.60-
	c	0.6572401	7.92

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي stata 15.1

بعد الحصول على نتائج تقدير نموذج الاثار العشوائية، يتطلب الأمر اجراء اختبار هوسمان (Hausman)للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

الجدول رقم (09): اختبار هوسمان (Hausman) لنموذج تنويع الصادرات

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	Fe	re
hhi	I	0.00000057	0.00000455
	X	0.00000113	0.00000207
	M	0.00000113-	0.00000555-
	trd_free	0.0002854-	0.0012421-
	invst_free	0.000222-	0.0059611-
	gov_integt	0.0007991	0.0034643
	tax_brd	0.0003805-	0.0013753-
χ^2 (5) = 25.21 Prob 0.0003			

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي stata 15.1

يتضح من مخرجات الجدول السابق رفض الفرضية H_0 وقبول الفرضية H_1، أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل. وبالرجوع الى نموذج التأثيرات الثابتة المفضل وفق اختبار

هوسمان، فإننا نلاحظ أنه رغم اشارة اختبار فيشر الى معنوية النموذج، وقيمة R-squared المتوسطة، فإننا سنقوم بإجراء اختبارات تشخيص النموذج:

الجدول رقم (10): اختبارات تشخيص نموذج تنويع الصادرات

اختبار **Breusch-Pagan** للاستقلالية	اختبار **Wooldridge** للارتباط الذاتي لبيانات البانل	اختبار **Wald** المعدل لعدم تجانس التباينات لنماذج انحدار الاثار الثابتة
chi2(28) = 76.205, Pr = 0.0000	F(1, 7) = 62.919 Prob > F = 0.0001	chi2 (8) = 3541.98 Prob>chi2 = 0.0000

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي stata 15.1

نلاحظ من خلال الجدول 10 أن النموذج يعاني بشدة من مشكل عدم تجانس التباينات (Heteroscedasticity) وفق الاختبارات الثلاثة لذلك (Modified Wald test)، كما يعاني النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي (autocorrelation) وفق اختبار (Wooldridge)، وبيّن اختبار (Breusch-Pagan LM) وجود مشكل عدم استقلالية للمقاطع العرضية (cross sectional independence). وهو ما يتطلب معالجة هذه المشكلات بالمفاضلة بين عدة طرق:

الجدول رقم (11): التعامل مع مشكلات التشخيص في النموذج الثاني

Models of hhi

	PCSEs_ar1	Prais_Wins~n	Newey_West
I	0.00000229***	0.00000236***	0.00000455***
	(0.000)	(0.000)	(0.000)
X	0.000000815***	0.00000114***	0.00000207***
	(0.000)	(0.000)	(0.000)
M	-0.00000219***	-0.00000244***	-0.00000555***
	(0.000)	(0.000)	(0.000)
trade freedom	-0.000341	-0.000355	-0.00124
	(0.437)	(0.323)	(0.314)
INVESTMENT FREEDOM	-0.00157***	-0.00181***	-0.00596***
	(0.006)	(0.000)	(0.000)
GOVERNMENT INTEGRITY	0.00214***	0.00226***	0.00346***
	(0.000)	(0.000)	(0.000)
TAX BURDEN	0.000706	0.00232***	-0.00138
	(0.260)	(0.001)	(0.363)
Constant	0.255***	0.119*	0.657***
	(0.000)	(0.061)	(0.000)

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي stata 15.1

تُشير نتائج تقدير النموذج إلى أن حرية الاستثمار ترتبط بعلاقة عكسية مع تركّز الصادرات وهو أثر دال احصائيا عند مستوى 1%، بمعنى أن حرية الاستثمار تُسهم في تنويع هيكل الصادرات، فحرية الاستثمار تُؤدي إلى تعميق التخصص وتقسيم العمل وهو يُؤدي إلى التوزيع الكفء لعوامل الإنتاج بناء على المزايا المطلقة والنسبية والمزايا التنافسية بالإضافة إلى وفرة وندرة عوامل الإنتاج. وهو ما يمنح السلع الوطنية مزايا تنافسية تُمكّنها من اختراق الأسواق الدولية والاستحواذ على حصص سوقية. كما أن لسياسة الاستثمار من خلال خلق بيئة استثمارية ملائمة بدء من تحسين الإدارة العامة، زيادة القدرة على التنبؤ في الإطار التنظيمي، أطر حوكمة الشركات، تنظيم سوق العمل، الملكية الفكرية، تسهيل التجارة، وكذلك السياسات التي تعالج القيود المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة أثر في تعزيز الاندماج والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، ومن أهم مميزات وخصائص سلاسل القيمة العالمية وكما أشار «بلدوين» حين وصف التطورات التي عرفها حقل الاقتصاد الدولي ما بين القرن 20 والقرن 21 بقوله: "انتقلنا من تجارة تساعد على بيع السلع والخدمات إلى تجارة تساعد على «صناعة» السلع والخدمات." وبحسب رأي «بلدوين» فإن الدول المندمجة في الاقتصاد العالمي عبر آليات الحرية الاقتصادية وحتى الأقل تقدما منها (أي الدول) قد استفادت من الآثار الديناميكية لهذا التحرير، لتتحول إلى حلقة مهمة ضمن «شبكات الإنتاج الدولية» أو ما يُعبّر عنها بـ «سلاسل القيمة العالمية» أو بمصطلحات مرادفة من مثل: «سلاسل التوريد العالمية» و«سلاسل العرض الدولي». وبحسب الدراسات المستند إليها في تقرير الانكتاد (2013) فإن سلاسل القيمة العالمية من شأنها أن تدعم مسارات التنمية الاقتصادية، ففي البلدان النامية تُسهم تجارة القيم المضافة (المحلية والأجنبية) بما يُناهز ما متوسطه 30 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهناك ترابط إيجابي بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ومعدلات نمو الصادرات.

كما أن من شأن حرية الاستثمار أن ترفع من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يُسهم في المقام الأول إلى تجزئة عمليات الإنتاج للاستفادة من المزايا النسبية والبحث عن الكفاءة في أفضل المواقع، (abdelaoui, djedidi, 2018, p. 18) أو ضمان الوصول مباشرة للأسواق الدولية، وهو يساهم في التنويع الهيكلي والجغرافي للشركات متعددة الجنسيات، وتطوير شبكات الإنتاج الدولية، فالاقتصادات التي شهدت أكبر تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر هي نفسها التي سجلت توسعا في صادرات السلع. (OMC, IDE-JETRO, 2011) ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يساعد في تعزيز العلاقة بين الشركة المحلية والشركات المتعددة الجنسيات الأجنبية،

مما يسمح بإجراء تغييرات، تجديدات أو ابتكارات التي من شأنها أن تجعل ذلك رابطا حيويا بين السلع المحلية والأجنبية، لتُشكّل السلع المحلية قيمة مضافة أجنبية ضمن سلسلة إنتاج أجنبية، كذلك يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يربط المؤسسات المحلية بأكبر الموردين المشاركين في سلاسل القيمة، مما يتيح لها فرصة البيع في الخارج.

وتُشير نتائج تقدير النموذج الخاص بتنويع الصادرات إلى أن نزاهة الحكومة (gov_integt) تؤثر طردا في تركّز الصادرات، بمعنى أن أثرها كان عكسيا بالنسبة لتنويع هيكل الصادرات في الدول محل الدراسة، وهذه النتيجة لا تتوافق مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية ومع نتائج دراسات سابقة التي بيّنت أن مؤشرات مثل الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي والكفاءة والفعالية الحكومية تُؤثر على الصادرات غير النفطية للدول المصدرة للنفط المذكورة. ومع ذلك فإنه يجدر التأشير أن هذه الدراسة قد يرجع سبب تعارض نتائجها مع نتائج جهود بحثية أخرى لجانب من الاعتبار أن الدراسة تجمع بين مجموعة من الدول المصدرة للنفط والمستوردة للنفط.

كما تُسهم الواردات في زيادة تنويع هيكل الصادرات، ويتحقق ذلك خاصة في ظل الواردات الوسيطية التي تدخل في عملية الإنتاج للسلع المحلية الموجهة للتصدير، وبذلك تُشكّل القيم المضافة الأجنبية جزء من القيمة المضافة الكلية للصادرات المحلية، كما أن السلع المحلية تكتسب مزيا تنافسية متعلقة بتقليل التكلفة الناتج عن استيراد سلع وسيطية أقل سعرا، بالإضافة إلى ما يُمكن الاستفادة منه كذلك فيما تعلق بنقل التكنولوجيا والذي يتم في بعض الأحيان من خلال الواردات.

الخلاصة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة التركيز على الأثر الذي يُحدثه الانفتاح الاقتصادي والحوكمة على التنمية الاقتصادية وتنويع هيكل الصادرات الحرية في مجموعة مختارة من الدول العربية، وللإجابة على سؤال الدراسة فقد تم قياس هذا الأثر اعتمادا على متغيرات نزاهة الحكومة ومؤشرات الانفتاح التجاري وحرية الاستثمار كمتغيرات أساسية معبرّة عن المتغيرات المستقلة للدراسة، وقد خلصت الدراسة أن هناك أثر إيجابي لنزاهة الحكومة على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فنزاهة الحكومة وفعاليتها على النمو الاقتصادي والتنمية. فالحكم الرشيد يعزز فعالية السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وتجسيد أهداف التنمية الاقتصادية. كما خلصت الدراسة إلى أن حرية الاستثمار تُسهم في تنويع هيكل الصادرات، فحرية الاستثمار تُؤدي إلى تعميق التخصص وتقسيم العمل بالإضافة إلى ما يُمكن

انتقاله من تكنولوجيات وأنماط إنتاج وعمل جديدة تُسهم في منح السلع الوطنية مزايا تنافسية تُمكّنها من اختراق الأسواق الدولية والاستحواذ على حصص سوقية. بالإضافة إلى أن حرية الاستثمار تهيء المناخ لاندماج المؤسسات الوطنية في سلاسل التوريد والإنتاج العالمية، كما تُحفز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يساعد في تعزيز العلاقة بين الشركة المحلية والشركات المتعددة الجنسيات الأجنبية، مما يسمح بإجراء تغييرات، تجديدات أو ابتكارات التي من شأنها أن تجعل ذلك رابطا حيويا بين السلع المحلية والأجنبية، لتُشكّل السلع المحلية قيمة مضافة أجنبية ضمن سلسلة إنتاج أجنبية، كذلك يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يربط المؤسسات المحلية بأكبر الموردين المشاركين في سلاسل القيمة، مما يتيح لها فرصة البيع في الخارج.

قائمة المصادر والمراجع:

1.بن عزة، م. (2015). دور سياسة الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستعمال نماذج الانحدار الذاتيVar ، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 5، العدد 9، جامعة الوادي، الجزائر، ص ص 7-29. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/39879

2.بحوصي، م. سليماني، إ. عريس، ع. (2017). نمذجة قياسية للعلاقة السببية بين الإنفاق العام على قطاع الصحة والنمو الاقتصادي في ظل قانون فاجنر(دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1995-2013) ، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 7، العدد 2، جامعة الوادي، الجزائر، ص ص 13-27. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/46836

3.جوادي، ع. مخزومي، ل. عبداللاوي، ع. (2016). النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول العربية الغنية بالموارد دراسة قياسية للفترة: 2000-2012، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 6، العدد 2، جامعة الوادي، الجزائر، ص ص 57-75. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10320

4.قدوري، ط. (2016). مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 6، العدد 2، جامعة الوادي، الجزائر، ص ص 95-110. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10322

5.مداح، ع. عبد الكريم، ب. (2017). دراسة قياسية للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة حالة الجزائر 1981-2014، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 7، العدد 2، جامعة الوادي، الجزائر، ص ص 67-79. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/30769

6.سلامي، أ. بن قانة، إ. (2016). واقع العلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1964-2013)، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 6، العدد 10، جامعة الوادي، الجزائر، ص ص 49-69. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/39901

7.شليق، ع. دادن، ب. (2017). العجز الموازني واختلال منظومة التوازن الاقتصادي" حقيقته وآليات تمويله، تفكيك مصطلحي .حالة الجزائر 2001 -2014، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 7، العدد 2، جامعة الوادي، الجزائر، ص ص 203-218. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/46847

8.طهراوي، ف. جوادي، ع. (2019). إسقاط إحداثيات نموذج سانت لويس(St. louis) على الاقتصاد الجزائري ، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 9، العدد 2، جامعة الوادي، الجزائر، ص ص 81-90. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/108630

9.Abdelaoui, O., Djedidi, S., Bahi , A., & Bahi, O. (2018). the effect of participation in global value chains on economic development in the arab country: case of some selected arab countries(1995-2015). journal of development and economic policies, Arab Planning Institute, Kuwait, vol.20.no.2:(7-41).

10. Adouka , L. Bouguell , Z. (2013). Estimation De La Loi De Okun En Algérie à L'aide De Modèle Ecm, Roa Iktissadia Review, V3, N5, PP21-56. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/42092

.11Akin, C. S., Aytun, C., & Aktakas, B. G. (2014). The impact of economic freedom upon economic growth: an application on different income groups. Asian Economic and Financial Review, 4(8), 1024

12. Aysan, Ahmet Faruk; Nabli, Mustapha Kamel; Veganzones-Varoudakis, Marie-Ange. (2006). Governance and private investment in the Middle East and North Africa (English). Policy, Research working paper ; no. WPS 3934. Washington, DC: World Bank. .

13. Baltagi, B. H. (2013). Econometric Analysis of Panel Data. 5th ed. Chichester, UK: Wiley

14.Beck, N. L., and J. N. Katz. 1995. What to do (and not to do) with time-series cross-section data. American Political Science Review 89: 634–647.

15. Bichaka Fayissa and Christian Nsiah. (Spring 2013). THE IMPACT OF GOVERNANCE ON ECONOMIC GROWTH IN AFRICA. The Journal of Developing Areas Vol. 47, No. 1 pp. 91-108

16. Campos, N.F., and Nugent, J.B. (1999), "Development Performance and the Institutions of Governance: Evidence from East Asia and Latin America, World Development, Vol. 27, No. 3: 439-452.

17. Cebula, R., & Ekstrom, M. (2008). Economic Growth, Economic Freedom, and Governance

18. Dumitrescu, E, Hurlin, C. (2012). Testing for Granger non-causality in heterogeneous panels. Economic modelling, 29(4), 1450-1460.

Greene, W. (2000). Econometric Analysis. Upper Saddle River, NJ: Prentice–Hall.

19. Hausman, J. A. (1978). Specification tests in econometrics. Econometrica 46: 1251–1271

20. Kim, Dong-Hyeon & Wu, Yi-Chen & Lin, Shu-Chin, 2018. Heterogeneity in the effects of government size and governance on economic growth, Economic Modelling, Elsevier, vol. 68(C), pages 205-216.

21. Knack, S. and P. Keefer (1997). Does Social Capital Have an Economic Payoff?, The Quarterly Journal of Economics, 112(4): 1251-1288. ..

22. Lahouij Hamid, (2016). Does Governance Matter to Economic Growth? Evidence from MENA Countries, Awards for Excellence in Student Research and Creative Activity - Documents. 5.

23. Manuel R. Agosin Roberto Alvarez, Claudio Bravo- Ortega . (March 2012). Determinants of Export Diversification Around the World: 1962–2000, The World Economy, V35, N3, 295-315.

24. mara, N, Chiu, I. (2016). The Impact of Governance on Economic Growth: The Case of Middle Eastern and North African Countries. Topics in Middle Eastern and North African Economies, electronic journal, 18, Middle East Economic Association and Loyola University Chicago.

25.Mohamed, Z., Abdellaoui, O., & Amara, N. B. (2018). Determinants of the Algerian Economy: Autoregressive Distributed Lag Approach. International Journal of Economics and Financial Issues, 8(5), 7.

26. Mollaesmaeili Dehshiri, H., Sharifi Renani, H., & Mirfatah, M. (2013). Analysis the Impact of Good Governance on the Non-Oil Export of Oil Exporting Countries.

27. Mossadak Anas, (2017). Governance and Economic Growth in Africa, International Journal of Economics and Financial Research, Academic Research Publishing Group, vol. 3(12), pages 323-331.
28.OMC, IDE-JETRO, (2011). la structure des échanges et les chaines de valeur mondiale en l'Asie de l'Est : du commerce des marchandises au commerce des taches, Imprimé par le secrétariat de l'OMC, Genève.
29. Owens, E., (1987), The Future of Freedom in the Developing World, Pergamon Press .
Patrick N. , Amelia U, Berna D, (2018). Trade dependence, liberalization, and exports diversification in developing countries, Journal of African Trade**,** vol. 5, N 1-2, 19-34.
30. Pesaran, M H. (2004). General diagnostic tests for cross section dependence in panels, CESifo Working Paper, No. 1229, Center for Economic Studies and Ifo Institute (CESifo), Munich.
31.Sen A., (1999). Development as Freedom, Alfred Knopf Publisher (New York: NY). ..
32.Wooldridge, J. M. (2002). Econometric Analysis of Cross Section and Panel Data. Cambridge, Massachusetts:The MIT Press.